تَعَدِّى الْفِعْلِ ، ولُزُومِهِ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ
« ها » غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ ، نَحْوُ عَمِلْ(١)

ينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ ، ولازم : فالمتعدّى : هو الذى يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر ، [نحو : « ضَرَبْتُ زيداً »] واللازمُ : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر(٢) نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أولا مَفْعُولَ له ، نحو : «قَامَ زَيْدٌ»

---

(١) « علامة » مبتدأ ، وعلامة مضاف . و « الفعل » مضاف إليه ، « المعدى » نعت للفعل « أن » مصدرية « تصل » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، والتقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها إلخ « ها » مفعول به لتصل . وها مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « مصدر » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بتصل « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف . و « عمل » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول « ولازم غير المعدى » والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك » وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، والثانى اللازم ، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير « كان » وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبههما ، وقد يقال : إن « كان » ليست خارجة عن القسمين ، بل هى متعدية ، وهذا جواب بتحرير معنى كل =

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلا مُتَعَدّياً ، وَوَافعاً ، ومُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدٍّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلامةُ الفعل المتعدِّى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أَغْلَقْتُهُ » .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَعَدّى الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدى « الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً » أى ضربت الضربَ [زيداً] ومثالُ المتصلة باللازم « القِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ(١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها فى أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدية ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض .

(١) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بانصب « مفعوله » مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملته فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينب « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « الكتب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =

شأنُ الفعل المتعدِّى أنْ ينصبَ مفعولَه إن لم يَنُب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعُهُ كما تقدَّم ، نحو : « تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ » .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أمْنِ اللَّبْسِ ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقْتَصر فيه على السماع(١) .

= فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لأمرين ، أحدهما : أن المفعول عندالإطلاق هو المفعول به ، وأما بقيةالمفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه،والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق . وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديباً ، وقت إجلالا للأمير ، وتقول: لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطى فى همع الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السوآت هى البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا [الأُفْعُوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك ، اهـ .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل « مثل القنافذ ... البيت » اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : ما يتعدَّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحـــدهما : ما أصْلُ المفعولين فيـه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصْلُهُمَا ذلك ، كأعْطَى وكَسَا .

والقسم الثانى : ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ ، كأعْلَمَ وأَرَى .

والقسم الثالث : ما يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

* * *

وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَـــدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ(١)

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالمُضَاهِى اقْعَنْسَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا(٢)

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِـــدٍ ، كَمَدَّهُ فَامْتَدّا(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماض مبنى للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و« أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و « السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « افعلل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهى » معطوف على قوله « افعلل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « اقعنسسا » مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهى « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنساً » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاوع » أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتّصِلُ به هاء [ضمير] غير المصدر ، ويتحتّم اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ، وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ ، نحو : « اقْشَعَرَّ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن افْعَنْلَل ، نحو : « اقْعَنْسَسَ ، وَاحْرَنْجَمَ » أو دلّ على نظافة كـ « طَهُرَ الثوبُ ، وَنَظُفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنِسَ الثوبُ ، وَوَسِخَ » أو دلّ على عَرَض نحو : « مَرِضَ زيد ، وَاحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيد فامْتَدَّ ، وَدَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَّمْتُ زيداً المسألة ففَهِمَهَا ، وَعَلَّمتهُ النحوَ فتعلّمه » .

* * *

وَعَــدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَــرّ
وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَــرّ(١)

= حرف عطف ، وطاوع : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لازما » مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ، النصب : مبتدأ « للمنجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلاً ، وَفى « أَنَّ » وَ« أَنْ » يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا[1]

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّىَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ » وقد يُحْذَف حرف الجر فيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، نحو : « مررت زيداً » قال الشاعر :

١٥٩ — تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

---

(١) « نقلا » مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله « حذف » وتقديره منقولا « وفى أن » جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى « وأن » معطوف على أن « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف « مع » ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و « أمن » مضاف إليه ، وأمن مضاف و « لبس » مضاف إليه « كعجبت » الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل « أن » مصدرية « يدوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أى إعطائهم الدية — والجار والمجرور متعلق بعجب .

١٥٩ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : « تعوجوا » يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا ـ كقال يقول قولا ومقالا ـ إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان « أتمضون الرسوم ولا تحيا » .

الإعراب : « تمرون » فعل وفاعل « الديار » منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار « ولم تعوجوا » الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « كلامكم » كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بحرام الآتى « حرام » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تمرون الديار » حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام « تمرون بالديار » ويسمى ذلك : « الحذف =